صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	16-7

برج الشهيد، الدور الأول
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق ثروة الإسلامي ("الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبينة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية")، وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعيا سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعا أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناء على هذه البيانات المالية.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاما مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكا جوهريا حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، إلى الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإيضاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

فيصل صقر الصقر
مراقب حسابات ترخيص رقم 172 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت في: 20 يناير 2026

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
الموجودات:			
نقد لدى البنك		**21,140**	1,285
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**2,674,830**	2,567,448
أرصدة مدينة أخرى	6	**406,134**	18,640
مجموع الموجودات		**3,102,104**	2,587,373
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
أرصدة دائنة أخرى	7	**16,855**	14,445
مجموع المطلوبات		**16,855**	14,445
حقوق الملكية:			
رأس المال	8	**2,588,184**	2,784,157
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	9	**1,280,628**	1,291,059
خسائر متراكمة		**(783,563)**	(1,502,288)
مجموع حقوق الملكية		**3,085,249**	2,572,928
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,102,104**	2,587,373
عدد الوحدات القائمة		**2,588,184**	2,784,157
صافي قيمة الموجودات للوحدة	10	**1.192**	0.924

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
مدير الصندوق

الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	**2025**	2024
		دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات:			
صافي ربح الاستثمارات	11	**783,090**	228,198
(خسائر) / أرباح فروقات عملات أجنبية		**(546)**	801
		782,544	228,999
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	12	**50,691**	44,826
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	13	**3,318**	2,874
مصاريف عمومية وإدارية		**9,810**	8,469
		63,819	56,169
ربح السنة		**718,725**	172,830
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		**718,725**	172,830

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	خسائر متراكمة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	2,749,748	1,289,696	(1,675,118)	2,364,326
إشتراكات خلال السنة	124,189	(6,559)	-	117,630
إستردادات خلال السنة	(89,780)	7,922	-	(81,858)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	172,830	172,830
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	2,784,157	1,291,059	(1,502,288)	2,572,928
إشتراكات خلال السنة	4,490	668	-	5,158
إستردادات خلال السنة	(200,463)	(11,099)	-	(211,562)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	718,725	718,725
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**2,588,184**	**1,280,628**	**(783,563)**	**3,085,249**

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح السنة	**718,725**	172,830
تعديلات لـ:		
صافي ربح الاستثمارات	**(783,090)**	(228,198)
	(64,365)	(55,368)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**598,702**	(6,962)
أرصدة مدينة أخرى	**(387,494)**	(13,898)
أرصدة دائنة أخرى	**2,410**	1,761
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**149,253**	(74,467)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	**77,006**	38,619
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**77,006**	38,619
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
المحصل من الإشتراكات	**5,158**	117,630
المدفوع للإستردادات	**(211,562)**	(81,858)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية	**(206,404)**	35,772
صافي الزيادة / (النقص) في نقد لدى البنك	**19,855**	(76)
نقد لدى البنك في بداية السنة	**1,285**	1,361
نقد لدى البنك في نهاية السنة	**21,140**	1,285

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسس صندوق ثروة الإسلامي (الصندوق) في 16 أبريل 2007 في دولة الكويت وفقا للقانون رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته، في شأن تنظيم تداول الأوراق الماليـة وإنشاء صناديق الاستثمار.

إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية. تم قيد الصندوق في سجل الصناديق لدى هيئة أسواق المال بتاريخ 20 مارس 2014 تحت رقم LCIS/F/EQ/2007/0015.

إن مدة الصندوق هي خمسة عشر سنة تبدأ من تاريخ نشر الموافقة على تأسيسه في الجريدة الرسمية وقابل للتجديد لمدد مماثلة، تم تجديد مدة الصندوق لمدة خمسة عشر سنة تنتهي في 16 إبريل 2037.

إن هدف الصندوق هو تحقيق عوائد مميزة على المدى المتوسط والطويل وبمخاطر محدودة من خلال الاستثمار في بورصة الكويت، وكافة أسهم الشركات المدرجة في أسواق الدول العربية للأوراق المالية وذلك في الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وفقاً لما يقرره مكتب التدقيق الشرعي للصندوق، واستثمار النقد المتوفر في الودائع والأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تصدرها المؤسسات والبنوك الإسلامية المعتمدة والتي لا يترتب عليها أغراض تمويلية والصكوك الحكومية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي.

قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك وفقا للقرار رقم (11) لسنة 2024 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن ضوابط تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول، وتم إعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 7 نوفمبر 2024.

إن مدير الصندوق هو شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة).

وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 16 أكتوبر 2025 على تغيير أمين الحفظ ومراقب الاستثمار وتعيين الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ - ش.م.ك. (مقفلة) كأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق بدلا من الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة) وذلك إعتبارا من 3 نوفمبر 2025.

إن الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ - ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (سابقاً: الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة) حتى 2 نوفمبر 2025).

إن عنوان الصندوق المسجل هو برج الراية الأدوار 21-22، شارع عمر بن الخطاب، الشرق، ص.ب 811، الصفاة 13009، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للصندوق من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 20 يناير 2026.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2025

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعـايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 (ما لم يذكر خلاف ذلك) وبيانها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات

في أغسطس 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 "تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" لتحديد كيفية تقييم المنشأة لما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم القابلية لتحويل العملات. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تُمكّن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير أو توقع حدوث تأثير لعدم قابلية العملة للتحويل مع عملة أخرى على الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

ب) المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات الصادرة ولكن لم تسر بعد

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عددا من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات والتي تسري في الفترات المحاسبية المستقبلية والتي قرر الصندوق عدم تطبيقها مبكرا.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

ب) المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات الصادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2026:

- تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7).

تسري المعايير والتعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2027:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات.

إن الصندوق حاليا بصدد تقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية الجديدة والتعديلات.

3. السياسات المحاسبية المادية

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية")، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المادية. كما يتطلب من إدارة الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار، تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث تعتقد الإدارة أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقية أكثر بأنشطة الصندوق. إن هذه الطريقة في عرض الموجودات والمطلوبات تتطلب تقديم معلومات أخرى تشمل تواريخ استحقاق كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات حول البيانات المالية. يقدم الصندوق هذه المعلومات بناء على طول مدة التعاقد المتبقية كما في تاريخ البيانات المالية.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة رئيسية نقد لدى البنك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة رئيسية أرصدة دائنة أخرى.

يتم عرض المبالغ المتوقع تحصيلها للموجودات أو دفعها فيما يتعلق بالمطلوبات بالحد الأدنى في الإيضاحات كموجودات ومطلوبات مستحقة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية، مع ذلك، فإن الصندوق ليس لديه أي موجودات أو مطلوبات مستحقة خلال فترة أكثر من سنة من تاريخ البيانات المالية.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.4 الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أرصدة مدينة أخرى وأرصدة دائنة أخرى.

الموجودات المالية:

التصنيف والإعتراف المبدئي

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أو إلغاء الاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار خلال إطار السنة الزمنية المحددة من قبل السوق المعني، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخرعند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد لدى البنك وأرصدة مدينة أخرى.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يصنف الصندوق الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة.

يدرج أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر الناتجة من البيع، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المطلوبات المالية:

يتم الإعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

الدائنون
يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنون مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3.6 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3.7 تحقق الإيرادات

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. ويتطلب الإعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مراعاة الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائه. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما يقوم الصندوق بأداء التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائه. ويقوم الصندوق بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت وليس في وقت محدد وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء الصندوق ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قام الصندوق بالأداء ، أو
- أداء الصندوق ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء الصندوق لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للصندوق، و للصندوق حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.7 تحقق الإيرادات (تتمة)

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. يأخذ الصندوق العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للصندوق حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن يقوم الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

حيث أن إيرادات الصندوق تتمثل بشكل رئيسي في صافي إيرادات استثمارات والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إثبات أرباح أو خسائر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند قيام الصندوق بتحويل المخاطر المادية والمنافع المرتبطة بملكية الاستثمار المباع. يتم قياس أرباح بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات في تاريخ البيع، ويتم الإعتراف بها في تاريخ البيع.

توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

3.8 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق أسعار التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة.

3.9 توزيعات أرباح

يجوز لمدير الصندوق وفق ما يراه مناسبا لصالح الصندوق والمشتركين فيه تحديد الجزء الذي يجري توزيعه على حملة الوحدات، وذلك بعد انتهاء الفترة المالية بشكل نصف سنوي / سنوي، ويعلن عن التوزيع وموعده وقيمته من خلال الموقع الالكتروني لمدير الصندوق / الرسائل النصية، ويجوز للمدير التوزيع بشكل نقدي أو عن طريق توزيع وحدات مجانية في الصندوق بواقع القيمة الاسمية للوحدات أو بالطريقتين معاً، مع اخطار جهة الإشراف بضلك على أن يكون التوزيع خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ اخطار جهة الإشراف، وتفوض الهيئة الإدارية في التصرف في الكسور الناتجة عن توزيع وحدات المنحة ان وجدت على الوجه الذي تراه مناسباً.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المادية

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المادية (تتمة)

الأحكام المحاسبية (تتمة)

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل

يقوم الصندوق بانتظام باجراء مراجعة وتقييم لتحديد ما اذا كان وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل في معاملاته التجارية قد طرأ عليه أي تغيير. تشمل هذه المراجعة والتقييم أي تغيير في العلاقة الكلية ما بين الصندوق والأطراف الأخرى التي يتعامل معها الصندوق والتي يمكن أن تعني أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل قد تغير. ومثال ذلك اذا حدثت تغيرات على حقوق الصندوق أو الأطراف الأخرى يقوم الصندق بإعادة النظر في وضعه كطرف أصيل أو وكيل. إن التقييم الأولي ياخذ في الاعتبار ظروف السوق التي في الأصل قادت الصندوق إلى إعتبار نفسه طرف رئيسي يعمل اصاله عن نفسه أو وكيل في ترتيبات عقود الإيرادات، وقد توصل الصندوق إلى نتيجة انه يعمل اصالة عن نفسه في كافة العقود والترتيبات التي ينتج عنها إيرادات للصندوق.

المطلوبات المحتملة

إن المطلوبات المحتملة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات المحتملة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام هامة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوق المبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي يعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة – دولة الكويت	**2,674,830**	2,114,430
أوراق مالية مسعرة – دول مجلس التعاون الخليجي	**-**	453,018
	2,674,830	2,567,448

فيما يلي تحليل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالعملات التالية:

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
دينار كويتي	**2,674,830**	2,114,430
ريال سعودي	**-**	453,018
	2,674,830	2,567,448

6. أرصدة مدينة أخرى

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة	**-**	16,306
المستحق من الوسطاء	**400,460**	-
أخرى	**5,674**	2,334
	406,134	18,640

7. أرصدة دائنة أخرى

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	**13,567**	11,369
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	**838**	761
أخرى	**2,450**	2,315
	16,855	14,445

8. رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2025 يتكون رأس مال الصندوق المصدر والمدفوع من 2,588,184 دينار كويتي (2024: 2,784,157 دينار كويتي).

9. إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات

يمثل هذا البند الفرق بين صافي قيمة الموجودات للوحدات المصدرة والمستردة.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

	2025	2024
صافي الموجودات (دينار كويتي)	**3,085,249**	2,572,928
عدد الوحدات القائمة (وحدات)	**2,588,184**	2,784,157
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	**1.192**	0.924

11. صافي ربح الاستثمارات

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**375,603**	247,850
أرباح / (خسائر) غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**330,481**	(58,271)
إيرادات توزيعات أرباح	**77,006**	38,619
	783,090	228,198

12. أتعاب مدير الصندوق

يتم إحتساب أتعاب مدير الصندوق أسبوعيا وتسدد بشكل ربع سنوي بنسبة 1.75% سنويا من القيمة الصافية لأصول الصندوق، على ألا يزيد الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنويا من القيمة الصافية لأصول الصندوق.

13. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

يتم إحتساب أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمارأسبوعيا وتسدد بشكل ربع سنوي بنسبة 0.125% سنوياً من القيمة الصافية لأصول الصندوق.

وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 16 أكتوبر 2025 على تغيير أمين الحفظ ومراقب الاستثمار وتعيين الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ - ش.م.ك. (مقفلة) كأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق بدلا من الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة) وذلك إعتبارا من 3 نوفمبر 2025.

14. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:	**2025**	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أرصدة مدينة أخرى (مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة – أمين الحفظ ومراقب الاستثمار سابقا)	-	16,306
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	**13,567**	11,369
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	**838**	761
أرصدة دائنة أخرى (مستحق لمدير الصندوق)	-	165

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:	**2025**	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب مدير الصندوق	**50,691**	44,826
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	**3,318**	2,874

وفقا للمادة رقم (21) من النظام الأساسي للصندوق، يجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن 100,000 دينار كويتي. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات المكتتب بها من قبل مدير الصندوق 1,940,000 وحدة (2024: 2,089,000 وحدة) تمثل 74.96% (2024: 75.03%) من وحدات رأس مال الصندوق.

15. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

مخاطر الائتمان

إن خطر الإئتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنك وأرصدة مدينة أخرى. إن النقد لدى البنك مودع لدى مؤسسة مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنك والأرصدة المدينة الأخرى.

مخاطر سعر حقوق الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الصندوق في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظته الاستثمارية.

15. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر سعر حقوق الملكية (تتمة)

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة للتغييرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

	2025		2024	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
	%	دينار كويتي	%	دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة	± 5%	± 133,742	± 5%	± 128,372

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضه لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامه لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة مقابل الدينار الكويتي.

	2025		2024	
	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
	%	دينار كويتي	%	دينار كويتي
ريال سعودي	± 5%	-	± 5%	± 22,651

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزامه المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من فترة التقرير.

16. قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

16. قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2025	
	المستوى الأول	**المجموع**
	دينار كويتي	**دينار كويتي**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**2,674,830**	**2,674,830**

	2024	
	المستوى الأول	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	2,567,448	2,567,448

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

17. الجمعية العامة لحملة الوحدات

انعقدت الجمعية العامة لحملة الوحدات بتاريخ 24 ابريل 2025 واعتمدت البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

www.osolsa.com
+965 5060 4844

أصول للاستشارات الشّرعيّة
Osol For Sharia Advisory

تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / حملة وحدات صندوق ثروة الإسلامي
دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات وتعاملات الأوراق المالية التي نفذها صندوق ثروة الإسلامي (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المرجعية الشرعية للصندوق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

وبمراجعتنا لمدى الالتزام اتضح التزام الصندوق بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفاً وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الصندوق، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتمثل الجهات المسؤولة في الصندوق عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارة الصندوق.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة للوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لمعيار التأكيد رقم (3000) بشأن " ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطره الشرعية وبناءً على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترتب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات –إن وجدت– في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الصندوق ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث نقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
- تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
- تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
- إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة –إن وجدت–.
- تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقرير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
- البيانات المالية للصندوق ومرفقاتها.
- عينة من عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمها صندوق ثروة الإسلامي (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 تمت في مجملها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للصندوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكويت في 2025/01/27

د. محمد عبدالرحمن الشرفا

المدقق الشرعي الخارجي